في بيان وقعه البراك والحربش والوعلان والنملان والطاحوس ومجموعة من الشباب

المحكومون بقضية دخول المجلس: التفاهم حول ملف العفو الكريم .. قبل الحوار الوطني بين السلطتين

كان الأجدر بنواب الأغلبية دخول القاعة والتصويت على قانون العفو الشامل

فيما أعلن نواب سابقون ونشطاء رأيهم في آلية عمل نواب الأغلبية منتقدين عدم دخولهم القاعة والتصويت على قانون العفو الشامل بعد انعقاد جلسة القسم والآلية التي واجه فيها النواب القرار غير الدستوري بتأجيل الإستجوابات المزمع تقديمها للرئيس، أوضح النائب السابق الدكتور فيصل المسلم موقفه من البيان ،مبينا أنه أبدى رفض نقد النواب وتأييد فكرة المؤتمر الوطني وصدور عفو كريم قبله.

وكان عدد من النواب السابقين والشباب المحكومين في قضية دخول المجلس قد أصدروا بيانا عن الشأن السياسي والمخرج للأزمة، وقع عليه: مسلم البراك وجمعان الحربش ومبارك الوعلان وسالم النملان وخالد الطاحوس ومشعل الذايدي وناصر الرداس ومحمد البليهيس وعبدالعزيز جارالله.

وأكدوا أنه «أصبح من الواجب إيضاح موقفنا لأبناء الشعب الكويتي فهو صاحب الحق الأصيل، ولقطع الطريق أمام أي مغالطات أو مزايدات سواء كانت بحسن نية أو بغير ذلك، حول مواقفنا الثابتة وكراماتنا ومبادئنا التي دفعنا ومازلنا ندفع أثمانها والتي نحرص عليها كحرصنا على حياتنا وعلى كرامة وحب شعبنا» وجاء في البيان: «إيضاحاً لحقيقة موقفنا وحتى لا يفسر صمتنا بأي اتجاه مغاير وبعد أن أوصلنا رأينا بشكل مباشر لجميع من تواصل معنا من الأخوة النواب طوال دور انعقاد كامل فإنه من حق أبناء الشعب أن يطلعوا على رأينا بشكل مباشر وصريح في إدارة الأخوة نواب الأغلبية للموقف النيابي».

وأضاف: «لقد كان الأجدر بالاخوة نواب الأغلبية الدخول للقاعة والتصويت على قانون العفو الشامل بعد أن نجحت الحكومة بتوفير الأغلبية اللازمة لانعقاد الجلسة وأداء القسم الدستوري وإعلان خلو مقعد الدكتور بدر الداهوم، خاصة أن قضية العفو الشامل هي القضية التي تعهد بها الكثير من النواب خلال حملاتهم الانتخابية وبأن تكون هي القضية الأولى التي تحدد العلاقة مع السلطة التنفيذية».

وأشار موقعو البيان إلى «التحفظ على الآلية التي واجه فيها النواب القرار غير الدستوري بتأجيل الاستجوابات المزمع تقديمها للرئيس عن طريق منعهم انعقاد الجلسات في الوقت الذي يدعون فيه لجلسات خاصة مع ذات الحكومة، الأمر الذي أضعف رسالتهم السياسية، وأدّى في نهاية الأمر عملياً لتحصين جميع الوزراء حتى انتهى الأمر لإقرار الميزانيات بهذه الطريقة وفض دور الانعقاد».

وتحدث البيان عن مقترح للحوار الوطني بين السلطتين، مؤكداً أن هذا الحوار من الواجب أن يسبقه التفاهم حول ملف العفو الكريم، ووضع كافة القضايا الخلافية على جدول الحوار والجلوس حولها والتفاهم بشأنها.

وختم: «لقد آثرنا في ما سبق الصمت وإبداء الرأي والنقد من خلال التواصل المباشر مع النواب كي لا نضعف موقف الأغلبية السياسي (وتقديراً لمن التزم بتعهداته بجعل العفو هو الأولوية)، لكننا اليوم نجد أنه أصبح من الواجب إيضاح موقفنا لأبناء الشعب الكويتي، فهو صاحب الحق الأصيل، ولقطع الطريق أمام أي مغالطات أو مزايدات سواء كانت بحسن نية أو بغير ذلك، حول مواقفنا الثابتة وكراماتنا ومبادئنا التي دفعنا ومازلنا ندفع أثمانها والتي نحرص عليها كحرصنا على حياتنا وعلى كرامة وحب شعبنا».

وعودا على بدء قال فيصل المسلم: «جواباً للتساؤلات عن موقفي من بيان الإخوة الصادر اليوم أقول بألم تم الاتصال بي أمس متأخراً لإبداء رأيي في بيان سيصدر، وبعد وصوله اليوم ظهراً طلبت عقد اجتماع للتوافق ولما تأخر الرد، أرسلت رفضي نقد النواب وتأييد فكرة المؤتمر الوطني وصدور عفو كريم قبله ولم أتلق ردا ثم فوجئت بنزول البيان».

تحفظنا على آلية النيابيه لمواجهة قرار تأجيل الاستجوابات بمنعهم انعقاد الجلسات

آثرنا الصمت كي لا نضعف الأغلبية لكن أصبح واجبا قطع الطريق أمام المغالطات

فيصل المسلم: طلبت عقد اجتماع للتوافق ثم فوجئت بنزول البيان .. ورفضت نقد النواب

مسلم البراك

فيصل المسلم

جمعان الحربش

مبارك الوعلان

سالم النملان

خالد الطاحوس

اقتراح نيابي بإعفاء المسنين والمعاقين والعاجزين من الرسوم القضائية

تقدم النواب أسامة الشاهين وعبد العزيز الصقعبي وحمد المطر ومبارك الحجرف والصيفي الصيفي بالاقتراح بقانون لإعفاء المسنين والمعاقين والعاجزين عن الدفع من الرسوم القضائية.

وأشارت المذكرة الإيضاحية إلى صدور القانون رقم "8" لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، كما صدر القانون رقم "18" لسنة 2016 في شأن الرعاية الاجتماعية للمسنين، وكلا القانونين أعفى هاتين الفئتين من الرسوم الحكومية مقابل الخدمات العامة.

وكون أن الرسوم القضائية إحدى الرسوم التي تتقاضاها الدولة، فكان لابد من النص على إعفاء هاتين الفئتين من الرسوم أسوة بالوزارات والجهات الحكومية لذلك جاء هذا الاقتراح بقانون بإستبدال نص الفقرة الأولى من المادة "14" من القانون رقم "17" لسنة 1973 المشار إليه بالنص التالي:

«يعفى من الرسوم القضائية من يثبت عجزه عن دفعها، كما يعفى ذوي الإعاقة والمسنين من هذه الرسوم».

الاقتراح شدد على أهمية دعم هذه الفئات

وصف الحكومة بال«الساكتة» وطالبها بمعالجة تلوث شاطئي الشويخ والفحيحيل

المطر: التلوث مستمر في جون الكويت وفي كل مرة نكتشف مشكلات أكبر

حمد المطر

كشف رئيس لجنة البيئة البرلمانية الدكتور حمد المطر عن وجود تلوث بيئي في شاطئي الشويخ والفحيحيل يعرض صحة الناس للتلوث البيولوجي وسط سكوت لمجلس الوزراء على الرغم من تلقيه مخاطبة من الهيئة العامة للبيئة، معلنا عن دعوة لرئيس الحكومة بصفته رئيس المجلس الأعلى للبيئة أو النائب الاول إن كان مفوضا بالأمر والوزراء والمسؤولين المعنيين في شأن المشكلة أن يقوموا بمعالجتها ووضع النقاط على الحروف وحماية البيئة البحرية وصحة الناس.

وقال المطر بعد اجتماع اللجنة الواحد والعشرين، ناقشنا استمرار التلوث في جون الكويت، وفي كل مرة نكتشف مشكلات أكبر لافتا إلى أن ابرز مشكلة ان تخاطب الهيئة العامة للبيئة مجلس الوزراء وتدعو لعدم السماح بالسباحة لاهل الكويت في شاطئي الشويخ والفحيحيل ولا يتخذ مجلس الوزراء قرارا بالمنع وايقاف الاستخدام ولا يزال الناس مواطنين ومقيمين واطفال يسبحون في تلك الشواطئ ويصبحون عرضة لتلوث بيولوجي بسبب مكبات الصرف الصحي المتكررة في جون الكويت وعند مجمع الكوت في الفحيحيل، ولسنين طويلة يتم ربط مجارير الامطار بالصرف الصحي

وأوضح المطر ان المصيبة الثانية هي ما اكتشفته وزارة الاشغال من وجود تلوث كيميائي اي سموم كيميائية في الاحمدي الصناعية وامغرة تلقى في مجارير الامطار ومنها الى بحر الكويت في جون الكويت وتعدت معدلات الزيوت البترولية والمواد الدهنية المقاييس الصحية الصفرية العالمية الى درجات ٢٠ و١٨ و١٥ ضد المقاييس الصحية.

وشدد المطر على ان اللجنة ستدعو رئيس الحكومة بصفته رئيسا للمجلس الاعلى للبيئة او النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء في حال تفويضه لرؤية كيفية انقاذ جون الكويت وحياته البحرية وما يتصل بالصحة المباشرة لسكان الكويت خاصة مع تفرج الحكومة وعدم تحريك ساكن من قبل مجلس الوزراء، واعتبار الجهات الحكومية لمشكلة تلوث الحوت كالجمرة التي يرمي الجميع من حضنه الى حضن الاخر، لافتا الى ان جون الكويت هو المحظر الخامس في العالم ومسألة انقاذه يجب ان تكون مشروع وطني ومحاربة محاولات تدميره هذه الثروة الوطنية والبيئة الجميلة المليئة بالترفيه لسكان البلد، مضيفا ان حضور الوزراء مهم جدا حضور وزراء المالية ، النفط ، الكهرباء، الأشغال ومدير الهيئة العامة للبيئة لوضع الحلول ومحاسبة المتورطين بتلوث جون الكويت.

الحميدي يسأل وزير التجارة عن خطة «القوى العاملة» لإيجاد فرص عمل للخريجين

وجّه النائب بدر الحميدي سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة في شأن توافر فرص عمل للخريجين الكويتيين.

وذكر الحميدي في مقدمة السؤال: «تشكل نسبة الشباب من حديثي التخرج والخبرة في المجتمع الكويتي أكثر من ثلثي عدد المواطنين، وهذا النمو يتطلب على الدولة تأمين وظائف ملائمة لهم تتناسب مع تخصصاتهم العلمية بما يتماشى مع سوق العمل، وفي ظل الاستعانة بالمقيمين بنسبة كبيرة في الوظائف الحكومية، فما هي خطة الهيئة العامة للقوى العاملة نحو إيجاد فرص وظيفية للمواطنين من حديثي التخرج و الخبرة من الشباب؟»

وأضاف: «ما هي خطة الحكومة في تحديد القادمين من غير الكويتيين للعمل حسب حاجة سوق العمل؟ وهل تم عمل دراسة من قبل المختصين حول حجم العمل الذي تحتاجه الدولة وخاصة أن العديد من المشاريع توقفت أو على وشك الإيقاف؟»

وتابع: «هل تم الأخذ باقتراحنا حول أن تكون جميع الوظائف القيادية والمتوسطة للمواطنين فقط؟ وهل تم الأخذ باقتراحنا حول أن يحل الكويتيون محل جميع المستشارين غير الكويتيين في ديوان الخدمة المدنية ولا يسمح بتعيين أي مستشار من المقيمين في ديوان الخدمة المدنية؟»

بدر الحميدي